الرسالة الملكية السامية
الموجهة إلى
المجلس الأعلى
بمناسبة احياء الذكرى الأربعين لتأسيسه
قام بتلاوتها السيد ادريس الضحاك
الرئيس الأول للمجلس الأعلى
رئيس الندوة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة والسيدات

كم نحن سعداء بهذه المبادرة المشكورة الهادفة إلى إحياء الذكرى الأربعين لتأسيس المجلس الأعلى بما يليق بهذه المناسبة من كبير الاحتفاء وبالغ الاعتزاز. وهي سعادة منبثقة من العواطف التي نكنها لأسرة القضاء، هذه الأسرة التي تجمعنا وإياها تلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، باعتبار أن القضاء هو من وظائف الإمامة العظمى التي أناطها الله بنا حين تربعنا عرش المغرب وتقلدنا أمانة قيادته، فكنا بذلك الضامنين لوحدته وسيادته، وجعل الويه الأمن والعدل خفاقه فوق ربوعه.

إنها لمبادرة منكم معاشر القضاة الأجلاء حميدة المسعى، طيبة الأثر لأنها تتعلق بتخليد ذكرى إحدى المؤسسات العليا في مملكتنا. بل إنه إذا كانت هنالك مؤسسة وطنية جديرة بأن تنعث بكونها عليا فهي هذه المؤسسة القضائية الحريصة أشد الحرص على تحقيق أسمى الأهداف، ألا وهو التطبيق السليم للقانون، والعمل على تأويله وتكييفه مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، وإثراء ثقافته، بما يجعلها تساهم عن جدارة واستحقاق في تطوير الفقه القانوني المغربي وفي توطيد دعائم نظامنا القضائي.

كما يطيب لنا أن نعبر عن ارتياحنا لإقدام المجلس الأعلى، بهذه المناسبة، على نشر أهم القرارات التي اتخذها منذ إحداثه، ولقيامة أيضا، خلال هذا الأسبوع، بتنظيم ندوة في موضوع: "عمل المجلس الأعلى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية". هذه الندوة التي ستتيح للقضاة والمحامين والأساتذة وجميع من يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في السير السليم للعدالة، مناقشة الدور الذي يتعين أن ينهض به المجلس الأعلى من أجل مواكبة أكثر تطابقاً مع تلك التحولات.

حضرات السادة والسيدات،

إذا كان هنالك من فضيلة أساسية أقام عليها أسلافنا الميامين ملكهم، فهي فضيلة العدل، وذلك عندما اختاروه نظاما ثابتاً للحكم، وتبنوه مذهباً للقضاء، وجعلوه غاية مثلى لعملهم الاجتماعي.

ومنذ أولى أسلافنا المنعمون هذه المكانة العالية للقضاء وهم يسبغون على القائمين عليه من قضاة ومؤسسات قضائية عنايتهم الفائقة، فمنحوهم نظاماً متميزاً مكنهم من العمل في إطار الكرامة والإطمئنان، وجعلهم في مأمن من كل الضغوط مهما كان مصدرها.

وجرياً على هذه السّنة الحميدة، أبي والدنا المنعم، غداة استرجاع الاستقلال، إلا أن يكون أول عمل يرمز للسيادة المسترجعة هو وضع أسس استقلال القضاء بإلغاء تدخل السلطات الإدارية في مجال العدالة. كما بادر إلى إحداث المجلس الأعلى سنة 1957 فاتحا بذلك المجال لتوحيد المحاكم ولما سيعقب ذلك من إصلاحات.

ومنذ ولأنا الله مقاليد الحكم، حرصنا من جهتنا بكل إيمان وعزم على رفع القضاء إلى مرتبة سلطة دستورية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما أنشأنا بمقتضى الدستور مجلساً أعلى للقضاء مخولين إياه اعتبارا خاصا بوضعه تحت رئاستنا المنيفة، إمعاناً منا في توطيد دعائم استقلال القضاء.

حضرات السّادة والسيدات.

إذا كان بذل العدل لرعايانا الأوفياء يتبوأ مكان الصدارة ضمن أولوياتنا، ويظل حاضرا باستمرار في غمار انشغالاتنا فما ذلك إلا ليقيننا بأنه من مقومات التماسك الاجتماعي، وأنه عامل حاسم لتعميق الديمقراطية في المجتمع، ودعامة أساسية لترسيخ دولة القانون. وعلاوة على ذلك، فإن التحولات التي يعرفها عالمنا المعاصر، ومن ضمنه المغرب، تدعونا إلى توسيع منظورنا للعدالة، لا من الناحية الخلقية والسياسية والاجتماعية وحسب، ولكن كذلك من حيث تنامي دورها الاقتصادي ومن حيث الوعي بإسهامها في التنمية.

ذلكم أنه من الواضح أن السياق العام الذي نعيش ظرفيته المتميزة يفضي بكل تفاعلاته إلى التقليص التدريجي لدور القطاع العام في الأنشطة المنتجة من ناحية، وإلى التوسيع لدور القطاع الخاص من ناحية أخرى، فهو سياق من شأنه أن يقوي لدى الفاعلين الاقتصاديين نزوعهم المشروع للثقة في القانون واحتساب مدى وضوحه وفاعليته في مجال الاطمئنان إليه. ومن ثم، فمن الطبيعي أن تتطلع العدالة إلى أخذ بعد جديد لتتجاوب مع هذا السياق، ولاسيما والمغرب ينهج سياسة تستهدف إزاحة كل العوائق التنظيمية التي تحول دون تحرير الاقتصاد. وهذا ما يبرز أهمية الدور الذي يتعين على المجلس الأعلى أن ينهض به، بوصفه هيأة ساهرة على تأويل القانون وتكييفه حتى يظل عمله مرجعية أساسية للقاضي الذي أصبح متمركزا في صلب عملية التنمية.

ومن المعلوم أنه بقدر ما اكتسب القضاء من نجاعة ونفاذ في صميم عملية التنمية بسبب الدور الفعال الذي يقوم به، فإنه أصبح يواجه تحديات جديدة سواء بالنسبة للمغرب أو لغيره من البلدان، تحتم عليه ألا يتوانى عن المبادرة في مواجهتها إذا ما أراد أن يستمر في أداء رسالته النبيلة، وأن يكون قادرا على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن عليه بصفة خاصة أن يأخذ بعين الاعتبار تسارع وتعقّد هذه التحولات ليتمكن من معالجتها بما يلزم من استجابة وكفاية.

لهذا، لم نفتأ نولي نفس العناية البالغة للتكوين الأولي والمستمر للقضاة، وكذا لتخصصهم كلما اقتضى الحال ذلك، ولانفتاحهم على المحيط الوطني والدولي واستيعاب متغيراته. بيد أن هذا الانفتاح ينبغي أن يرمي إلى جعل عدالتنا تفيد من مختلف التجارب القانونية والقضائية الأجنبية معتمدة آليات التعاون والتبادل التي أقامها المغرب مع العديد من الدول الصديقة.

وفي نفس السياق، يتعين أيضا مواصلة الترشيد الضروري لتدبير جهاز القضاء، وتعميم استعمال التقنيات الجديدة لتحسين المردودية الكمية والنوعية لهذا المرفق الحيوي.

أيها السّادة والسّيدات،

إننا نعلم جميعا أن القضاء لن يستطيع النهوض بمهمته، ولا رفع التحديات التي يواجهها، ولا الوصول إلى النتائج المتوخاة بمجرد توافر تجهيزات ووسائل مادية مهما كانت ضرورية لحسن سير عمله والتحكم في أدائه على الوجه الأفضل؛ وإنما يستطيع ذلك بالتشبث القوّي بالقيم الأخلاقية الراسخة المستلهمة من ديننا ومن تقاليدنا، والمتمثلة في النزاهة والأمانة والتجرّد والاستقلال؛ هذه القيم - الثوابت التي لا مناص منها لتحقيق العدل الذي نتوخاه، وأداء القضاء الأمثل الذي نتغياه.

ولذلك ندعو جميع الإرادات أن تصب في نفس الاتجاه، اتجاه جعل قضائنا سلوكاً خُلُقيا فاعلاً لا يتوخى سوى خدمة القانون وصون مصالح المتقاضين.

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ.

والسّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالإقامة الملكية ببوزنيقة يوم الأربعاء 16 شعبان 1418هـ، موافق 17 دجنبر 1997م.

الحسن الثاني

ملك المغرب

عدالة
adala.justice.gov.ma